

E



()

/ -

.

:

.

اجتماع فريق الخبراء حول اعتماد نهج السبل المستدامة لكسب العيش لتعزيز التنمية الريفية في منطقة الاسكوا

التجربة المصرية لتبني نهج السبل المستدامة
لكسب العيش لتعزيز التنمية الريفية

إعداد

رئيس جهاز بناء وتنمية القرية المصرية
وزارة التنمية المحلية
جمهورية مصر العربية
سبوت 21 - 22 ديسمبر 2009

1

التجربة المصرية لتبني نهج السبل المستدامة لكسب العيش لتعزيز التنمية الريفية

تقديم :

منذ البدايات الأولى للألفية الثالثة حظيت قضية الفقر بوجه عام والفقر الريفي بوجه خاص باهتمام الدول النامية ، فلم تعد القضية تقتصر على مجرد الافتقار إلى الدخل وعدم كفايته لتأمين الحد الأدنى للمعيشة المقبولة اجتماعياً وإنسانياً لملايين البشر ، إنما تجاوزتها لتشمل فقر القدرة الذي ينصرف إلى تدني مستوى قدرات الإنسان إلى الحد الذي يمنعه من المشاركة في عملية التنمية وفي جني ثمارها .

ومن أسباب هذا الاهتمام المتزايد أن عدد سكان الدول النامية وبخاصة في البلدان الفقيرة منها قد تنامي بشكل كبير بحيث أصبحت النظم الاجتماعية والاقتصادية السائدة عاجزة عن محاربة الفقر الذي يتفشى نتيجة للزيادة السكانية الكبيرة مع ضعف ومحدودية الموارد الاقتصادية المتاحة .

فلقد ساهم الاعتماد الكثيف والاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية خاصة الأرض والمياه إلى تدهور خصوبة الأراضي الزراعية ونقص الإنتاجية الزراعية وتهديد الفقراء في أرزاقهم وسبل معيشتهم بحيث أصبح الفقراء غير آمنين على حاضرهم أو مستقبلهم .

ولحماية فقراء الريف تعلت الأصوات تنادي بأهمية تبني منهج شامل للتنمية الريفية مبني على أساس الفهم الشامل للخصائص والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والفيزيائية التي في ضوئها يتم اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية الزراعية وصياغة استراتيجيات من شأنها تأمين سبل كسب العيش المستدام لملايين الريفيين لحماية كل من قاعدة الموارد الطبيعية ودعم سبل العيش المستدام للفقراء .

2

وتبرز أهمية تبني منهج شامل للتنمية الريفية يعتمد على تأمين سبل العيش المستدام لفقرء الريف ووضع أولوياتهم واحتياجاتهم في بؤرة عملية التنمية ، وتمكينهم من بناء قدراتهم واستغلال الفرص المتاحة لديهم ، إلى قدرة هذا المنهج على المساهمة بإيجابية في تحقيق الهدفين الأول والسابع من أهداف الألفية ببلوغ عام 2015 وهما : استئصال الفقر المدقع والجوع ، والاستدامة البيئية علي الترتيب .

إلا أن تطبيق هذا المنهج السابق الإشارة إليه ليس بالأمر السهل أو اليسير في ظل متغيرات عالمية ليست محفزة للتنمية الريفية وليست في صالح تحسين أحوال صغار المزارعين أكثرها قسوة وخطورة :

{1} تحرير التجارة الزراعية الخارجية : حيث تقوم الدول المتقدمة بدعم إنتاجها الزراعي ودفع تعويضات مباشرة لمزارعيها ساهم ذلك في خلق فوائض زراعية كبيرة يتم تصدير جزء منها إلى الدول النامية بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها الفعلية ، وهذا من شأنه منافسة الإنتاج الزراعي في البلدان النامية بشكل يؤدي إلى ضعفه وانهياره ومن ثم لجوء الدول النامية إلى الاستيراد لضعف القدرة على المنافسة . وعلى سبيل المثال بلغ الدعم الزراعي في الولايات المتحدة عام 2006 نحو 372 مليار دولار مما أتاح لمنتجاتها الزراعية المنافسة بسهولة مع السلع المماثلة في السوق العالمي .

{2} تعرض الأسواق العالمية للغذاء إلى تقلبات حادة بين الصعود المفاجئ نتيجة للتغيرات في كل من جانبي طلب وعرض الغذاء وهو ما عرف بأزمة الغذاء العالمية ، ثم انهيارها عقب ما تعرض له المجتمع الدولي من أزمة مالية حادة . وفي جميع الأحوال استمرت أسعار الغذاء اعلى من معدلاتها قبل أزمة الغذاء. ومن الطبيعي أن تنعكس آثار تلك الأزميتين علي الإنتاج الزراعي والتجارة الخارجية الزراعية ومستويات دخول المزارعين وخاصة الصغار منهم .

{3} التغيرات المناخية العالمية وبرز ظاهرة الاحتباس الحراري وتأثيراتها السلبية علي الإنتاج الزراعي في معظم الدول النامية .

3

وتشير أدبيات التنمية الريفية إلى مزايا عديدة لتبني منهج تأمين سبل العيش المستدامة لفقرء الريف من بينها :

- [1] المساهمة في خفض معدلات الفقر الريفي وتمكين الفقراء من بناء قدراتهم واستغلال الفرص المتاحة لديهم .
- [2] دعم الفقراء للوصول إلى الموارد .
- [3] بناء سياسات واضحة لتمكين مؤسسات إدارة الموارد الطبيعية سواء كانت حكومية أو أهلية من الحفاظ علي قاعدة الموارد الطبيعية .
- [4] حوكمة الموارد الطبيعية عن طريق إدارة الموارد الطبيعية واستخدامها بطريقة رشيدة في إطار مجموعة السياسات والعمليات التنظيمية المؤثرة علي حياة فقرء الريف .

نماذج لبعض مجالات تطبيق منهج السبل المستدامة لكسب العيش لتعزيز التنمية الريفية في جمهورية مصر العربية :

أولا : البرنامج القومي التجريبي للتنمية الريفية القائم علي الحافز المشروط .

ثانيا : تنويع مصادر الدخل الريفي .

ثالثا : الحد من معدلات الفاقد في الإنتاج الزراعي .

رابعاً : برنامج الاستهداف الجغرافي للفقر (برنامج الالف قرية) .

خامساً : برنامج إنشاء قرى القاهير الصحراوي .

4

وفيما يلي عرضاً موجزاً لمجموعة البرامج السابق الإشارة إليها .

أولاً : البرنامج القومي التجريبي للتنمية الريفية القائم علي الحافز المشروط .

يستهدف البرنامج القومي التجريبي للتنمية الريفية القائم علي الحافز المشروط : الارتقاء بالممارسات الزراعية الجيدة ، وحماية البيئة الزراعية وتعزيز كفاءة وسلامة استخدام الأراضي والمياه ، والحد من تفتت الحيازات الزراعية ، وتحسين فعالية المؤسسات الريفية .

وتعتمد إستراتيجية التنمية الريفية القائمة علي أساس نظام الحوافز المشروطة علي اختيار آليات الحوافز الإيجابية التي من شأنها حث المزارعين علي تبني وتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية الزراعية والريفية للدولة خاصة بعد تحرير القطاع الزراعي من القيود الحكومية حيث تعدلت علاقات الإنتاج الزراعي بموجب قانون العلاقة بين المالك والمستأجر ، وإلغاء الدورة الزراعية الإلزامية ، وتحرير قرارات المزارعين التسويقية ، وتقلص الدعم الزراعي مقابل تحرير الأسعار الزراعية .

ثانياً : تنويع مصادر الدخل الريفي .

بعد التصنيع الزراعي الذي يعتمد علي وحدات إنتاجية صغيرة داخل المناطق الريفية واحداً من بين المداخل الرئيسية لتحسين أحوال فقراء الريف ، حيث يتمكن المنتج الصغير من الحصول علي قيمة مضافة من إنتاجه الزراعي المحدود إذا ما شارك في عملية أو أكثر من عمليات التصنيع الزراعي .

5

جدول رقم (1) بعض النماذج لنصيب المنتجين والمُسوقين من كل جنيه واحد من مدفوعات المستهلكين

السلعة	نصيب المزارع خلال موسم زراعي كامل (%)	نصيب الهيئات التسويقية خلال أيام معدودة بالجنيه (%)
الطماطم	41	59
البسلة والفاصوليا الخضراء	38	62
الكوسة	34	66
الجزر	28	72
الكرنب والقرنبيط والخضروات الورقية	20 - 18	82 - 80

المصدر : نشرة الأسعار الزراعية 2007 - قطاع الشؤون الاقتصادية - وزارة الزراعة (2007)

6

المصنع %	الإنتاج بالمليون طن	السلع	المصنع %	الإنتاج بالمليون طن	السلع
0.3	1.4	البقوليات	0.7	8.6	الطماطم
0.3	1.5	اللحوم والدواجن	7.8	2.3	البطاطس
0.5	0.9	الأسماك	1.1	1.6	البصل والثوم
25	5	الألبان	1.8	9.4	باقي الخضروات
			0.9	9.8	الفاكهة شاملة التمور

7

ولتشجيع صغار المزارعين والفئات الأكثر احتياجاً على إقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر في مجالات التصنيع الزراعي وغيرها من المشروعات لتتنوع مصادر دخله من ناحية ولضمان الحصول على دخل مستدام من ناحية أخرى تقوم الدولة بتوفير خدمات الإقراض منتهي الصغر لفقرائ الريف بأسعار فائدة مدعاه لا تتجاوز 6% سنوياً كما هو الحال في صندوق التنمية المحلية التابع لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية – وزارة التنمية المحلية ، كما يقوم الصندوق بتقديم الخدمات غير المالية كالترتيب والدعم الفني وإجراء دراسات الجدوى للمشروعات دون مقابل فضلاً عن مساعدة المنتج الصغير في تسويق إنتاجه من خلال أسواق ومعارض التنمية المحلية . كما تقوم مؤسسات تمويلية أخرى بنفس الأنوار كالصندوق الاجتماعي للتنمية وبنك التنمية والائتمان الزراعي والبنوك التجارية وذلك لتيسير الحصول على خدمات الائتمان بكافة أشكالها .

تعاثي الزراعة المصرية عامة والحيازات القزمية خاصة من ظاهرة تزايد نسب الفاقد في المنتجات الزراعية وانخفاض نسب المصنعة منها وذلك بالمقارنة بالعديد من الدول الاخرى ، ويرجع ذلك إلى ضعف النظم التسويقية وندرة الزراعات التعاقدية وعدم الاهتمام بمعاملات ما بعد الحصاد بقرار الاهتمام بالمعاملات الزراعية .

وتشير الإحصاءات إلى تجاوز نسبة الفاقد من محاصيل الحضر والفاكهة 30%، ونحو 20% في البقول والدرنات، ونحو 10% في الحبوب، فضلاً عن ذلك فإن هناك فاقد آخر يتمثل في نقص مستويات الجودة الذي يساهم في خفض مستويات الأسعار. ومن ثم خسارة المزارعين. وبصفة عامة يمكن القول بأن الفاقد الزراعي يشكل نسبة تتراوح بين 10 - 15% من الدخل الزراعي المصري وهذا يمثل تحدياً رئيسياً حيث يتطلب ذلك العمل في اتجاهات متعددة منها ما هو فني يتمثل في استنباط سلالات جديدة ذات قدرة أكبر على تحمل العمليات التسويقية من نقل وتخزين وتعبئة، وكذا تطوير معاملات ما بعد الحصاد وتطوير المرافق والتجهيزات التسويقية.

8

رابعاً : برنامج الاستهداف الجغرافي للفقير (برنامج الألف قرية) .

يستهدف هذا البرنامج تطوير وتحديث وتنمية الألف قرية الأكثر فقراً في مصر في جميع المجالات : بنية أساسية ، تنمية اقتصادية ، تنمية بشرية ، تنمية مؤسسية ... الخ حيث تتضافر جهود جميع الوزارات في إحداث نهضة شاملة بتلك القرى من خلال العمل علي المحاور التالية * :

- [1] تفعيل مشاركة منظمات العمل المدني للمعاونة في تنفيذ المشروع .
- [2] تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي .
- [3] تحسين خدمات الكهرباء بالقرى .
- [4] الارتقاء بالخدمات الصحية وخدمات الإسعاف والطوارئ .
- [5] تحسين جودة التعليم الأساسي ورفع كفاءة المراحل التعليمية المختلفة .
- [6] توسيع مظلة الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية .
- [7] تحسين الوضع البيئي والتعامل مع المخلفات الصلبة .
- [8] توفير فرص عمل للشباب عن طريق خدمات الإقراض .
- [9] الارتقاء بخدمات الشباب والرياضة .
- [10] محو الأمية للفئة العمرية من 15 إلى 35 سنة من الجنسين .
- [11] توفير خدمات الإطفاء والدفاع المدني .
- [12] تدعيم شبكات الطرق لربط القرى ببعضها البعض .
- [13] التدريب الإداري للكوادر المحلية .
- [14] إعداد المخططات الإستراتيجية والاحوزة العمرانية للقرى .

* هذا بالإضافة إلى بناء مساكن للأسر الأولى بالرعاية ضمن المشروع القومي للإسكان .

9

خامساً : برنامج إنشاء قري الظهير الصحراوي .

يستهدف هذا البرنامج إنشاء 400 قرية جديدة بالظهير الصحراوي القريب من القرى القديمة لاستيعاب الزيادة السكانية بالقرى القديمة وخلق فرص عمل جديدة لفقرء الريف . وتتنوع الأنشطة الاقتصادية بالقرى الجديدة حسب طبيعة الموارد المتاحة فإذا ما توافرت المياه يتم استصلاح مساحات زراعية جديدة وتصبح تلك القرى زراعية ، وإذا ما توافرت المقومات السياحية يكون النشاط السائد السياحة ، وإذا ما توافرت مقومات للصناعة تصبح القرية حرفية أو صناعية الخ . ومن المخطط أن تصبح تلك القرى جاذبة متكاملة المرافق والخدمات ونسيجها الاجتماعي عبارة عن امتداد للنسيج الاجتماعي للقرية القديمة القريبة لها .

10